الأمم المتحدة

A/63/676

الجمعية العامة

Distr.: General
9 January 2009
Arabic
Original: Spanish

الدورة الثالثة والستون

البنود ١٥ و ١٦ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٨ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

رسالة مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرفني، بصفتي رئيسا لمكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز، أن أكتب إليكم بشأن الحالة الخطيرة في قطاع غزة.

إن أعضاء حركة عدم الانحياز يتابعون الأحداث على الأرض بقلق بالغ ويدينون بشدة العدوان العسكري الذي تشنه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على غزة.

ففي تحدّ سافر لدعوات المجتمع الدولي إلى وقف الأعمال العسكرية وللجهود الدبلوماسية المبذولة لحل الأزمة، رفعت إسرائيل من حدة تصعيدها العسكري عبر شن هجوم بري على غزة.

140109 130109 09-20585 (A)

ووقع جرّاءَ هذه الأعمال، حتى الآن، آلاف القتلى والجرحى في صفوف المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الكثير من الأطفال الفلسطينيين.

وأود التنويه بالاهتمام الذي تولونه ومعاونيكم لهذه المسألة، وبما تبذلونه من مساع حثيثة وتصدرونه من بيانات لتحقيق الوقف الفوري للأعمال العسكرية والتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية لسكان غزة.

وأؤكد لكم من جديد أنّ بوسعكم الاعتماد دائما على دعم حركة عدم الانحياز، التي تضع نفسها بتصرفكم للقيام بأي عمل تعتبرونه مناسبا لمؤازرتكم في مساعيكم هذه.

ويساور أعضاء الحركة القلق بشكل خاص إزاء عجز مجلس الأمن حتى الآن عن تحمل مسؤولياته في ظل الأوضاع الراهنة واتخاذ تدابير ملموسة لوقف العدوان. وستظل الحركة تتابع الأحداث باستمرار وستقرر، حسب الاقتضاء، جدوى اتخاذ إجراءات في منتديات أخرى، بما في ذلك خيار اللجوء إلى الجمعية العامة.

وأحيل إليكم طيه نسخة عن البيان الصادر اليوم عن مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز بشأن تصعيد إسرائيل عدوانها العسكري على قطاع غزة (انظر المرفق).

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود التالية من جدول الأعمال: البند ١٥ المعنون ''الحالة في الشرق الأوسط''، والبند ١٦ المعنون ''قضية فلسطين''؛ والبند ٢٩ المعنون ''وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى''؛ والبند ٣٠ المعنون ''تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة''؛ والبند ٣٨ المعنون ''السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية''.

(توقيع) أبيلاردو مورينو **فرنانديس**
السفير
الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة
رئيس مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

بيان صادر عن مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز بشأن تصعيد إسرائيل عدوانها العسكري على قطاع غزة في الأرض الفلسطينية المحتلة

إن مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز يشجب بشدة تصعيد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عدوانها العسكري على قطاع غزة. وتعرب الحركة عن قلقها البالغ إزاء بدء الاجتياح البري الإسرائيلي لغزة في تحدّ سافر لدعوات المجتمع الدولي إلى وقف الأنشطة العسكرية وللجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية المبذولة لحل الأزمة الحالية، وتدينه إدانة شديدة.

وتعرب الحركة عن أسفها الشديد لما تسببه الهجمات العسكرية الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة من خسائر في أرواح الأبرياء، وبخاصة لمقتل أكثر من ٤٦٠ مدنيا فلسطينيا من بينهم العديد من الأطفال، وإصابة ما يزيد على نحو ٢ ٥٠٠ مدني آخر بجروح، وإلحاق الدمار الشامل بالممتلكات والبنى التحتية في قطاع غزة.

وتؤكد الحركة من جديد أنّ هذا العدوان العسكري المرفوض الذي تشنه إسرائيل على السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ويؤجج دوامة العنف ويهدد السلم والأمن الدوليين وعملية السلام الهشة بين الطرفين.

وتدعو الحركة إلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة العسكرية وأعمال العنف وإلى تنفيذ وقف شامل وفوري لإطلاق النار. وينبغي لإسرائيل أن تبادر على الفور إلى وقف جميع هجماتها العسكرية وإلى الوفاء بدقة، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، بجميع التزاماتها بمقتضى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تحث الحركة إسرائيل على الامتثال دون قيد أو شرط لالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي، بما في ذلك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، التي وُضعت في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

وإزاء القصف العشوائي الذي يتعرض له السكان المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، والأزمة الإنسانية الحادة التي تعاني منها غزة، تدعو الحركة أيضا إلى القيام فورا بتوفير الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة عملا بالأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي.

وتعرب الحركة عن قلقها البالغ إزاء تفاقم الأزمة الإنسانية التي يواجهها السكان المدنيون الفلسطينيون في غزة نتيجة للأعمال العسكرية الحالية، واستمرار إسرائيل في إغلاق جميع المعابر الحدودية وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية، بما فيها الأغذية والأدوية إلى القطاع، وتخفيض إمدادات الوقود والكهرباء فيه.

وفي هذا السياق، تناشد الحركة إسرائيل إنهاء العقاب الجماعي الذي تفرضه على الشعب الفلسطيني والسماح بفتح المعابر الحدودية في قطاع غزة بشكل فوري ودائم لكفالة وصول المساعدات الإنسانية وغيرها من الإمدادات والسلع الأساسية بحرّية وتيسير دخول الأشخاص إليه وخروجهم منه.

وفي ضوء خطورة هذه الأزمة، تعرب الحركة عن خيبة أملها العميقة إزاء عجز مجلس الأمن عن تحمّل مسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين. فبرغم الهجمات العسكرية المتواصلة منذ أكثر من أسبوع، التي ألحقت أضرارا جسيمة بالسكان المدنيين وزادت من حدة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، عجز المجلس مع الأسف عن اتخاذ أيّ تدابير ملموسة لإنهاء العدوان. إن الحركة تطلب من مجلس الأمن مرة أخرى التحرك سريعا لمعالجة هذه الحالة الخطيرة.

وتشدد الحركة على ضرورة بذل المجتمع الدولي جهودا مكثفة ومنسقة لوضع حد لهذه الأزمة، وقيامه بكل ما يلزم لدعم عملية السلام وتحقيقها ولكفالة احترام القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الأمر الذي يشكل العامل الرئيسي للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي وللنزاع العربي الإسرائيلي ككل، إذ إن ذلك هو السبيل الوحيد لإحلال سلام دائم في المنطقة.

إن الحركة مقتنعة بأنه ما من حل عسكري للنزاع. وفي هذا السياق، تؤكد مجددا التزامها بحل سلمي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة سيادته على دولة فلسطينية مستقلة، ضمن حدود عام ١٩٦٧، عاصمتها القدس الشرقية.

نيويورك، ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩